المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل للتنمية المستدامة
ALBADAEL FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

دليل الممارسات الفضلى

في مكافحة تشغيل الأطفال

من أجل طفولة محميّة ومستقبل أفضل

التمكين | التوعية | التدخل | الوقاية | الحماية

ترجع مسؤولية هذا الدليل والآراء الواردة فيه
لجمعية البدائل للتنمية المستدامة.
ولا يعبر بالضرورة عن الرؤية الرسمية أو توجهات
الجهة الشريكة،
**"وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى
والتشغيل والكفاءات".**

فهرس الدليل

محاور ومحتويات الدليل

تقديم الدليل 6

المحور الأول: الإطار المرجعي والمفاهيمي لظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب 10

المحور الثاني: آليات الرصد والوقاية الاستباقية 18

المحور الثالث: التدخل المباشر (الانتشال، الدعم، وإعادة الإدماج) 24

المحور الرابع: التمكين السوسيو-اقتصادي للأسر (صناعة البدائل المستدامة) 32

المحور الخامس: العمل التشاركي والتشبيك المؤسساتي 42

ملاحق الدليل (أدوات عملية) 50

كلمة جمعية البدائل للتنمية المستدامة

تأسست جمعية البدائل للتنمية المستدامة بمدينة تيفلت بتاريخ 3 أكتوبر 2007 كجمعية وطنية مستقلة، تعمل على تعزيز قيم المواطنة والمشاركة الفعالة في التنمية. وتجدد هياكلها التسييرية كل أربع سنوات وفق مقاربة ديمقراطية تضمن الاستمرارية والتجديد.

تسعى الجمعية إلى الإسهام في التنمية المحلية وتقوية قدرات الفاعلين المدنيين، مع التركيز على تمكين الشباب وتعزيز حضورهم في مختلف المجالات. كما تعمل على مواكبة التحولات المجتمعية والدفاع عن الحقوق وترسيخ مبادئ المشاركة والمسؤولية.

وترتكز الجمعية في عملها على مجموعة من القيم الأساسية، من بينها الشفافية، الشراكة، التميز، والعمل بروح الفريق، بما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية وخدمة المصلحة العامة.

يتكون مكتب الجمعية من أعضاء ومتطوعين ذوي خبرات متنوعة، إلى جانب مستشارين وأطر متخصصة يساهمون في تنفيذ البرامج والأنشطة وتحقيق النتائج المرجوة.

مجالات نشاط الجمعية:

- تشجيع المشاركة المواطنة للشباب وتقوية قدراتهم في الديمقراطية التشاركية والحياة العامة.
- تنظيم أنشطة ومبادرات ثقافية وفنية متنوعة.
- دعم تعليم وتدريس اللغة والثقافة الأمازيغية.
- تنظيم دورات تكوينية في الحوار والمناظرة والتواصل.
- تنمية القدرات الذهنية والمعرفية للأطفال.
- تعزيز التمكين الحقوقي والاقتصادي للنساء.

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل للتنمية المستدامة

5

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

سياق إعداد الدليل

تم إعداد هذا الدليل في إطار مشروع "محاربة تشغيل الأطفال"، الذي تنفذه جمعية البدائل للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و18 سنة في الأعمال الخطرة، والحد من تشغيل الفتيات القاصرات في العمل المنزلي، من خلال تشجيع إعادة إدماجهن في المؤسسات التعليمية والتكوين المهني، مع اعتماد برامج وأنشطة للتوعية والتحسيس بمخاطر هذه الظاهرة.

ويضم الدليل مجموعة من المعارف والمعلومات والتقنيات الهادفة إلى المساهمة في القضاء على مختلف أشكال الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال.

وقد تم إعداد الدليل وفق منهجية مبسطة وتفاعلية، مع تقسيم محتواه إلى مجموعة من المحاور الأساسية مبينة في الفهرس المفصل.

كما يتضمن الدليل جانبا تطبيقيا يهم أساليب وتقنيات إعداد وتنفيذ حملات التوعية بمخاطر تشغيل الأطفال، وآليات الحد من انتشار الأعمال القسرية، إلى جانب مقترحات عملية لتقوية الترافع والتشبيك والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين لمحاربة هذه الظاهرة مع أدوات عملية لتحسين تدخلات المجتمع المدني.

سياق إحصائي

تواجه جهود القضاء على تشغيل الأطفال تحديات واقعية تستدعي الانتباه؛ حيث تشير أحدث أرقام المندوبية السامية للتخطيط إلى وجود:

101,000
طفل في المغرب
بين 7 و 17 سنة

يزاولون نشاطاً
اقتصادياً، وهو ما يمثل
1.3%
من أطفالنا

وتكشف المعطيات عن واقع **أكثر قسوة**:

62,000
طفلاً
منهم عالقين في أعمال تُصنف
ضمن خانة **"الأعمال الخطرة"**
التي تسرق طفولتهم

87.7%
منهم
منهم عن مقاعد الدراسة
وهو ما يجسد ظاهرة
"الهدر المدرسي" بوضوح

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المغرب
حقق خطوات مهمة، حيث
انخفضت هذه الظاهرة
بأكثر من النصف
مقارنة بعام 2017، بفضل المجهودات
المؤسساتية المستمرة.

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

أهداف الدليل :

8

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

المحور الأول:

الإطار المرجعي والمفاهيمي لظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب

10

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

الأسباب التي تدفع بالأطفال للولوج إلى سوق العمل

01 الفقر والهشاشة الاقتصادية

يدفع الفقر الأسر إلى إخراج أطفالها من المدارس لضمان دخل إضافي، وهو ما يربط هذه الظاهرة بالحاجة للبقاء.

02 الهدر المدرسي

يرتبط تشغيل الأطفال ارتباطاً وثيقاً بنسب الانقطاع عن الدراسة، حيث يغادر مئات الآلاف من التلاميذ المدرسة سنوياً، مما يجعلهم عرضة لسوق الشغل المبكر.

03 الصور النمطية وضعف الحماية

لا تزال بعض الفئات (خاصة الفتيات) تعاني من ضعف الحماية القانونية والاجتماعية، مما يجعلهن عرضة للاستغلال كعمالة منزلية في ظروف غير لائقة.

تشخيص الظاهرة محلياً ووطنياً:

لا تزال ظاهرة تشغيل الأطفال تشكل إحدى الإشكاليات الاجتماعية التي تؤثر على تمتع الأطفال بحقوقهم الأساسية، وعلى رأسها الحق في التعليم والحماية والنمو السليم. وترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من بينها الفقر والهشاشة الأسرية والانقطاع المبكر عن الدراسة.

وفي المغرب، تتجلى الظاهرة في عدة قطاعات، أبرزها المجال الفلاحي الذي يستقطب أعداداً مهمة من الأطفال للمشاركة في الأشغال الزراعية والرعوية، إضافة إلى قطاع الصناعة التقليدية الذي يشهد تشغيل بعض الأطفال في حرف ومهن تتطلب مجهوداً بدنياً أو تعرضهم لظروف عمل غير ملائمة لأعمارهم.

كما يعتبر تشغيل الفتيات القاصرات في العمل المنزلي من أكثر أشكال الاستغلال انتشاراً وهشاشة، حيث يؤدي في كثير من الحالات إلى حرمانهن من التمدرس والتكوين، ويجعلهن عرضة لمختلف أشكال العنف والإقصاء الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي.

إحصائيات وطنية:

تشير تقارير المندوبية السامية للتخطيط (HCP) إلى المعطيات التالية حول ظاهرة تشغيل الأطفال في المغرب:

- يزاول حوالي 103 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و 17 سنة نشاطاً اقتصادياً، وهو ما يمثل 1.3% من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية.
- تتمركز الظاهرة بشكل أساسي في الوسط القروي، حيث يعيش 77.5% من الأطفال المشتغلين في المناطق القروية، ويمثلون 2.5% من أطفال البادية مقابل 0.5% في الوسط الحضري.
- يمثل الذكور حوالي 86.2% من مجموع الأطفال المشتغلين، وتشكل الفئة العمرية بين 15 و17 سنة النسبة الأكبر بـ 89%.
- ترتبط الظاهرة بالهدر المدرسي، إذ إن 87.7% من الأطفال المشتغلين انقطعوا عن الدراسة.
- في الوسط القروي، يشتغل 69.1% من الأطفال في قطاع الفلاحة والغابة والصيد، بينما في الوسط الحضري يتمركزون في قطاع الخدمات بنسبة 51.2% وقطاع الصناعة بنسبة 28.4%.
- يزاول 59 ألف طفل (أكثر من نصف الأطفال المشتغلين) أعمالاً تعتبر خطيرة.

مقتضيات القانون رقم 19.12 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين

- يحدد القانون السن الأدنى للتشغيل في 18 سنة.
- يسمح استثنائياً بتشغيل القاصرين ما بين 16 و18 سنة بإذن مكتوب ومصادق عليه من ولي الأمر.
- إلزامية خضوع القاصرين (16-18 سنة) لفحص طبي كل 6 أشهر على نفقة المشغل.
- منع تشغيلهم ليلاً، أو في الأعمال الخطرة، أو حمل الأجسام الثقيلة.
- فرض عقوبات وغرامات مالية على المشغلين المخالفين لهذه الشروط وفق المادة 23 من القانون.

كما يشكل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إحدى الآليات الأساسية للوقاية من تشغيل الأطفال، حيث يكرس مبدأ إلزامية التعليم ويعمل على الحد من الهدر المدرسي باعتباره أحد أهم العوامل المؤدية إلى ولوج الأطفال المبكر لسوق الشغل.

القانون رقم 19.12
المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين

مقتضيات قانونية لحماية الأطفال والحد من التشغيل المبكر

الوقاية من تشغيل الأطفال تبدأ باحترام السن القانوني للتشغيل
وضمان الحق في التعليم والحماية

1 السن الأدنى للتشغيل

يحدد القانون السن الأدنى للتشغيل في 18 سنة.

2 استثناء مضبوط

يسمح استثنائياً بتشغيل القاصرين بين 16 و18 سنة بإذن مكتوب ومصادق عليه من ولي الأمر.

3 فحص طبي إلزامي

إلزامية خضوع القاصرين (16–18 سنة) لفحص طبي كل 6 أشهر على نفقة المشغل.

4 منع الأعمال الضارة

يمنع تشغيلهم ليلاً، أو في الأعمال الخطرة، أو في حمل الأجسام الثقيلة.

5 عقوبات للمخالفين

تُفرض عقوبات وغرامات مالية على المشغلين المخالفين لهذه الشروط وفق المادة 23 من القانون.

القانون الإطار 51.17: آلية للوقاية

يُشكل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إحدى الآليات الأساسية للوقاية من تشغيل الأطفال، لأنه يكرس مبدأ إلزامية التعليم ويساهم في الحد من الهدر المدرسي، باعتباره من أهم العوامل المؤدية إلى ولوج الأطفال المبكر لسوق الشغل.

النتيجة: حماية قانونية أقوى، تعليم مستمر، ووقاية فعالة من تشغيل الأطفال

حماية | تعليم | وقاية | كرامة

أثر الاتفاقيات الدولية في تحديث الترسانة القانونية لحماية الطفولة بالمغرب

الاتفاقية رقم 138: تحديد السن الأدنى لتشغيل الأطفال

شكلت مصادقة المغرب على الاتفاقية رقم 138 محطة حاسمة لتشريعه الوطني، إذ تلزم بملائمة الحد الأدنى لسن العمل مع سن إتمام التعليم الإلزامي. وقد تجسد ذلك في مدونة الشغل التي رفعت سن التشغيل إلى 15 سنة كاملة، مما ساهم في دعم السياسات العمومية للحد من الهدر المدرسي وتأمين بيئة تعليمية تضمن النمو الطبيعي والسليم للطفل.

الاتفاقية رقم 182: حظر أسوء أنواع الأعمال الخطرة

عزز المغرب انخراطه الدولي بالمصادقة على الاتفاقية رقم 182، المخصصة للحظر الفوري لأسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، ولا سيما الأعمال الخطرة لمن هم دون الثامنة عشرة. وبموجبها، طوّر المغرب ترسانة قانونية حددت الأشغال المحظورة، وواكبها بآليات تفتيش وبرامج ميدانية لسحب الأطفال من بؤر الاستغلال وإعادة إدماجهم في التعليم والتكوين المهني.

مرجعيتان أساسيتان للوقاية من تشغيل الأطفال

الاتفاقيتان رقم 138 و182 لحماية التمدرس والنمو السليم

مرجعيتان دوليتان ساهمتا في تعزيز حماية الأطفال من العمل المبكر والأعمال الخطرة

1 الاتفاقية رقم 138

حد تشغيل أدنى لحماية التمدرس

- تلزم بملاءمة الحد الأدنى لسن العمل مع سن إتمام التعليم الإلزامي.
- شكك مصادقة المغرب عليها محطة مهمة في تطوير التشريع الوطني.
- تجسد ذلك في مدونة الشغل برفع سن التشغيل إلى 15 سنة كاملة.
- ساهمت في دعم الحد من الهدر المدرسي وحماية النمو الطبيعي والسليم للطفل.

2 الاتفاقية رقم 182

حظر الأعمال الخطرة والفضاء الفوري عليها

- تخصص للحظر الفوري لأسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها.
- تؤكد منع الأعمال الخطرة بالنسبة لمن هم دون 18 سنة.
- واكبت المغرب بترسانة قانونية تحدد الأشغال المحظورة.
- دعمت آليات التفتيش وبرامج انتقال الأطفال من دلزة الاستغلال وإعادة إدماجهم في التعليم أو التكوين المهني.

كيف تنعكس المرجعيتان على الواقع؟

1. حماية الحق في التعليم
2. الحد من الأعمال الخطرة
3. انتقال الأطفال من الشغل
4. إعادة الإدماج في التعليم أو التكوين

النتيجة: مرجعيتان تعززان حماية الأطفال، وتدعمان التمدرس، والوقاية من أسوأ أشكال الاستغلال.

تعليم | حماية | وقاية | إدماج

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

المحور الثاني:

آليات الرصد والوقاية الاستباقية

18

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

19

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

اليقظة المجتمعية:

تشكل اليقظة المجتمعية ركيزة أساسية في جهود الوقاية من تشغيل الأطفال، باعتبارها آلية تساهم في الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال أو الانقطاع عن الدراسة، وتمكن من التدخل في الوقت المناسب لحمايتهم وضمان حقوقهم الأساسية.

وتعتمد هذه المقاربة على إحداث شبكات أو لجان محلية لليقظة تضم مختلف الفاعلين المعنيين بقضايا الطفولة، من جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والسلطات المحلية والخدمات الاجتماعية، بهدف تتبع أوضاع الأطفال داخل المجتمع المحلي ورصد المؤشرات التي قد تنذر بتعرضهم لخطر التشغيل أو الهدر المدرسي.

كما تضطلع هذه اللجان بدور مهم في جمع المعطيات حول الحالات المحتملة، وتوجيهها نحو الجهات المختصة، وتعبئة الموارد المحلية من أجل توفير الدعم والمواكبة للأسر والأطفال في وضعية هشاشة. وتسهم كذلك في نشر ثقافة حماية الطفولة من خلال تنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية وتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

محاربة الهدر المدرسي:

يعد الهدر المدرسي من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تشغيل الأطفال، لذلك فإن ضمان استمرارية التمدرس يشكل أحد أهم المداخل الوقائية لحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. فكلما ارتفعت نسب التمدرس وتراجعت معدلات الانقطاع عن الدراسة، تقلصت فرص ولوج الأطفال المبكر إلى سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، تساهم مجموعة من التدخلات والممارسات الجيدة في الحد من الهدر المدرسي، من بينها توفير الدعم التربوي للتلاميذ المتعثرين، ومواكبة الأطفال المعرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة، وتعزيز التواصل مع الأسر للتحسيس بأهمية التعليم ودوره في تحسين فرص الاندماج الاجتماعي والمهني مستقبلاً.

كما يشكل النقل المدرسي في الوسط القروي آلية أساسية لتجاوز صعوبات الولوج إلى المؤسسات التعليمية، خاصة بالنسبة للأطفال القاطنين بالمناطق البعيدة. وتساهم كذلك خدمات الإيواء المدرسي وبرامج الدعم الاجتماعي في توفير شروط ملائمة للاستمرار في الدراسة والحد من الانقطاع المبكر عنها.

استراتيجيات التوعية والتحسيس:

يشكل التحسيس والتوعية رافعة أساسية للوقاية من ظاهرة تشغيل الأطفال والحد من انتشارها، من خلال تعزيز وعي مختلف الفاعلين بأسباب الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الأطفال والأسر والمجتمع. وتساهم حملات التوعية في نشر ثقافة حماية الطفولة وترسيخ أهمية التعليم باعتباره حقاً أساسياً ومدخلاً لتحقيق التنمية والاندماج الاجتماعي.

ولتحقيق أكبر أثر ممكن، ينبغي أن تستهدف أنشطة التحسيس مختلف الفئات المعنية، وفي مقدمتها الأسر، من خلال توعيتها بمخاطر الانقطاع عن الدراسة والتشغيل المبكر، وأهمية الاستثمار في تعليم الأطفال وضمان استمرارية تمدرسهم. كما تستهدف أرباب العمل للتعريف بالمقتضيات القانونية المنظمة للتشغيل والعقوبات المرتبطة باستغلال الأطفال في العمل.

وتشمل جهود التوعية أيضاً مختلف مكونات المجتمع المحلي، من مؤسسات تعليمية وجمعيات وفاعلين محليين ووسائل إعلام، بهدف تعزيز التعبئة الجماعية حول حماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم. ويمكن اعتماد وسائل وأدوات متنوعة في هذا المجال، مثل اللقاءات التحسيسية، والورشات التفاعلية، والحملات الإعلامية، والأنشطة الثقافية والتربوية، بما يضمن وصول الرسائل التوعوية إلى أوسع فئة ممكنة.

وتساهم هذه المبادرات في خلق بيئة مجتمعية أكثر وعياً بمخاطر تشغيل الأطفال وأكثر التزاماً بحمايتهم، بما يعزز الجهود الرامية إلى الوقاية من الظاهرة وضمان تمتع الأطفال بحقوقهم الأساسية في التعليم والحماية والنمو السليم.

مقاربة انتشال الأطفال من العمل

حماية الطفل تبدأ بالتدخل الآمن، التدريجي، والمتكامل

يعتمد التدخل على مصلحة الطفل الفضلى، وصون كرامته، وسلامته النفسية والاجتماعية.

1. **رصد الحالة وجمع المعطيات**
   تحديد وضعية الطفل والظروف المحيطة به
2. **التواصل مع الطفل وأسرته**
   بناء الثقة وفهم أسباب التشغيل والاحتياجات
3. **الحوار مع المشغل**
   التحسيس بالمخاطر القانونية والاجتماعية
4. **إنهاء العمل بشكل تدريجي وآمن**
   حماية الطفل وتفادي أي ضرر إضافي
5. **توجيه الطفل نحو البدائل**
   إعادة الإدماج المدرسي أو التربية غير النظامية أو التكوين
6. **تتبع الحالة**
   مواكبة مستمرة لضمان الاستقرار ومنع العودة إلى العمل
7. **التنسيق بين المتدخلين المحليين**
   تكامل الأدوار لحماية الطفل وضمان حقوقه

الهدف النهائي: تعليم، نمو، واندماج اجتماعي
مقاربة متكاملة تضمن حماية الطفل ومرافقته نحو مستقبل أفضل

شراكة وتكامل الأدوار | مرافقة تدريجية ومستدامة | كرامة وصون لكرامته | حماية لحقوق الطفل

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

المحور الثالث:

التدخل المباشر (الاشتغال، الدعم، وإعادة الإدماج)

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

25

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

بروتوكول التدخل والانتشال:

يتطلب انتشال الأطفال من العمل اعتماد مقاربة تراعي مصلحة الطفل الفضلى وتحفظ كرامته وسلامته النفسية والاجتماعية. ويبدأ التدخل برصد الحالة وجمع المعطيات الأساسية حول وضعية الطفل، ثم التواصل معه ومع أسرته في إطار من الثقة والاحترام لفهم الأسباب التي أدت إلى تشغيله وتحديد احتياجاته.

كما يستوجب الأمر فتح حوار بناء مع المشغل للتحسيس بالمخاطر القانونية والاجتماعية المرتبطة بتشغيل الأطفال، والعمل على إيجاد حلول تضمن إنهاء علاقة الشغل بشكل تدريجي وآمن. ويواكب ذلك توجيه الطفل نحو بدائل مناسبة، كإعادة الإدماج المدرسي أو الاستفادة من برامج التربية غير النظامية والتكوين، مع تتبع حالته لضمان استقرار وضعه ومنع عودته إلى العمل.

وتعتمد فعالية هذا التدخل على التنسيق بين مختلف المتدخلين المحليين، بما يضمن حماية الطفل ومواكبته نحو مسار يضمن حقوقه في التعليم والنمو والاندماج الاجتماعي.

مقاربة انتشال الأطفال من العمل

حماية الطفل تبدأ بالتدخل الآمن، التدريجي، والمتكامل

يعتمد التدخل على مصلحة الطفل الفضلى،
وصون كرامته، وسلامته النفسية والاجتماعية.

1. **رصد الحالة وجمع المعطيات**
   تحديد وضعية الطفل
   والظروف المحيطة به
2. **التواصل مع الطفل وأسرته**
   بناء الثقة وفهم أسباب التشغيل
   والاحتياجات
3. **الحوار مع المشغل**
   التحسيس بالمخاطر القانونية
   والاجتماعية
4. **إنهاء العمل بشكل تدريجي وآمن**
   حماية الطفل وتفادي
   أي ضرر إضافي
5. **توجيه الطفل نحو البدائل**
   إعادة الإدماج المدرسي أو
   التربية غير النظامية أو التكوين
6. **تتبع الحالة**
   مواكبة مستمرة لضمان
   الاستقرار ومنع العودة
   إلى العمل
7. **التنسيق بين المتدخلين المحليين**
   تكامل الأدوار لحماية الطفل وضمان حقوقه

الهدف النهائي: تعليم، نمو، واندماج اجتماعي
مقاربة متكاملة تضمن حماية الطفل ومرافقته نحو مستقبل أفضل

شراكة وتكامل الأدوار | مرافقة تدريجية ومستدامة | كرامة وصون لكرامته | حماية لحقوق الطفل

الدعم النفسي والاجتماعي:

يُعد الدعم النفسي والاجتماعي من المكونات الأساسية لعملية إعادة إدماج الأطفال المنسحبين من العمل، نظراً لما قد يكونوا تعرضوا له من ضغوط أو تجارب مؤثرة خلال فترة اشتغالهم. ويهدف هذا الدعم إلى مساعدتهم على استعادة الثقة بالنفس وتعزيز شعورهم بالأمان والانتماء داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وترتكز عملية التأهيل على توفير المواكبة النفسية الملائمة، والإنصات لاحتياجات الأطفال، وتشجيع مشاركتهم في الأنشطة التربوية والترفيهية التي تساعدهم على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الاجتماعية. كما تشمل مواكبة الأسر وتقوية أدوارها في توفير بيئة داعمة تساهم في استقرار الطفل واستمرار مساره التعليمي.

ويساهم اعتماد هذه المقاربة في الحد من الآثار السلبية المرتبطة بتجربة العمل المبكر، وتعزيز فرص اندماج الأطفال في محيطهم الاجتماعي والتربوي بشكل سليم ومستدام.

الدعم النفسي والاجتماعي

— ركيزة أساسية لإعادة إدماج الأطفال المنسحبين من العمل —

1 المواكبة النفسية
استعادة الثقة بالنفس والشعور بالأمان

2 الإنصات لاحتياجات الطفل
فهم المشاعر والتجارب والدعم الملائم

3 الأنشطة التربوية والترفيهية
تنمية القدرات والمهارات الاجتماعية

4 مواكبة الأسرة
تقوية دور الأسرة في توفير بيئة داعمة

5 الاندماج الاجتماعي والتربوي
استقرار الطفل واستمرار مساره التعليمي

الدعم النفسي والاجتماعي يساعد الطفل على التعافي والاندماج بشكل سليم ومستدام.

مسارات إعادة الإدماج السوسيو-تربوي:

تشكل إعادة الإدماج السوسيو-تربوي خطوة أساسية في حماية الأطفال المنسحبين من العمل وضمان اندماجهم الإيجابي داخل المجتمع. وتهدف هذه العملية إلى توفير بدائل تعليمية وتكوينية تمكن الأطفال واليافعين من استكمال مسارهم الشخصي والتعليمي في ظروف ملائمة وآمنة.

وفي هذا الإطار، يمكن توجيه الأطفال نحو التعليم النظامي أو الاستفادة من برامج الفرصة الثانية التي توفر إمكانيات لاستدراك التعلمات والعودة إلى الدراسة. كما تساهم هذه البرامج في الحد من الهدر المدرسي وتعزيز فرص النجاح والاندماج التربوي.

أما بالنسبة لليافعين الذين بلغوا السن القانونية المناسبة، فتتيح مسارات التكوين المهني والتدرج المهني فرصاً لاكتساب مهارات وكفاءات عملية داخل بيئات مؤطرة وآمنة، بما يعزز قابليتهم للاندماج المهني مستقبلاً ويحفظ حقوقهم الأساسية.

ويظل التنسيق بين الأسر والمؤسسات التعليمية ومراكز التكوين والجمعيات الفاعلة عاملاً أساسياً لضمان نجاح هذه المسارات وتحقيق إدماج مستدام للأطفال واليافعين المستفيدين.

إعادة الإدماج السوسيو-تربوي

— مسار أساسي لحماية الأطفال المنسحبين من العمل —

بدائل تعليمية وتكوينية من أجل اندماج آمن ومستدام

من العمل والحرمان

1 التعليم النظامي
العودة إلى الدراسة في ظروف ملائمة وآمنة

2 برامج الفرصة الثانية
استدراك التعلمات والحد من الهدر المدرسي

3 التكوين والتدرج المهني
اكتساب مهارات عملية داخل بيئات مؤطرة وآمنة

4 التنسيق بين المتدخلين
الأسرة، المدرسة، مراكز التكوين، والجمعيات

الهدف: تعليم، تأهيل، واندماج مستدام
دعم المسار الشخصي والتعليمي للأطفال واليافعين

تعليم | حماية | تكوين | شراكة

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

المحور الرابع:

التمكين السوسيو-اقتصادي للأسر

(صناعة البدائل المستدامة)

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

33

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

تشخيص الوضعية الاقتصادية للأسر :

يشكل فهم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر خطوة أساسية في جهود الوقاية من تشغيل الأطفال، إذ غالباً ما ترتبط هذه الظاهرة بظروف الهشاشة وضعف الدخل وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية. لذلك، يساهم تشخيص أوضاع الأسر في تحديد العوامل التي تدفع إلى تشغيل الأطفال واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها.

ويرتكز هذا التشخيص على دراسة الحالات الأسرية بشكل شامل، من خلال تحليل الموارد الاقتصادية المتاحة، وظروف العيش، والوضعية التعليمية للأطفال، ومستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية والدعم الاجتماعي. كما يساعد على تحديد الأسر الأكثر عرضة للمخاطر وتوجيهها نحو برامج المساعدة والمواكبة المناسبة.

وتمكن هذه العملية من تطوير تدخلات وقائية تستجيب للاحتياجات الحقيقية للأسر، وتعزز قدرتها على ضمان تمدرس أطفالها وحمايتهم من التشغيل المبكر، بما يساهم في الحد من الظاهرة وتحقيق إدماج اجتماعي أكثر استدامة.

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر

مدخل أساسي للوقاية من تشغيل الأطفال

1. **فهم الهشاشة الأسرية**
   رصد ضعف الدخل وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية
2. **دراسة الوضع الأسري**
   تحليل الموارد الاقتصادية، وظروف العيش، والوضعية التعليمية للأطفال
3. **تحديد عوامل الخطر**
   معرفة الأسباب التي قد تدفع إلى تشغيل الأطفال
4. **توجيه الأسر نحو الدعم**
   ربط الأسر ببرامج المساعدة والمواكبة والخدمات الأساسية
5. **الوقاية وضمان التمدرس**
   تعزيز قدرة الأسرة على حماية الأطفال ودعم استمرارهم في التعليم

النتيجة: تشخيص دقيق، دعم ملائم، وأسر أكثر قدرة على حماية أطفالها من التشغيل المبكر

تشخيص | حماية | مواكبة | تعليم

التشجيع على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تُوفر التعاونيات المحلية إطاراً مناسباً لدعم الأسر في وضعية هشاشة وتمكينها من تحسين مواردها الاقتصادية بشكل مستدام. وفي هذا السياق، يكتسي إدماج أمهات الأطفال في التعاونيات أهمية خاصة، باعتباره وسيلة لتعزيز دخل الأسرة وتقوية قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية دون اللجوء إلى تشغيل الأطفال.

ويتم ذلك من خلال تشجيع النساء على الانخراط في مشاريع تعاونية منتجة، والاستفادة من برامج التكوين والتأطير والمواكبة في مجالات الإنتاج والتدبير والتسويق. كما تساهم هذه المبادرات في تثمين المهارات المحلية وخلق فرص اقتصادية تضمن مشاركة فعالة للنساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن شأن هذه المقاربة أن تعزز الاستقرار الاقتصادي للأسر وتدعم قدرتها على الاستثمار في تعليم أطفالها وتحسين ظروف عيشهم، بما يساهم في الوقاية من تشغيل الأطفال وترسيخ مقومات الإدماج والتنمية المستدامة.

إدماج أمهات الأطفال في التعاونيات

— مقاربة لدعم الأسر والوقاية من تشغيل الأطفال —

أسرة تواجه صعوبات معيشية

تنضم الأم إلى تعاونية محلية

تكوين ومواكبة وأنشطة منتجة

تحسن دخل الأسرة واستقرار معيشي

طفل يتابع تعليمه في أمان

1 دعم الأسر الهشة

توفر التعاونيات إطاراً مناسباً لتحسين الموارد الأقتصادية للأسر.

2 إدماج الأمهات في التعاونيات

تمكين أمهات الأطفال من الانخراط في مشاريع تعاونية منتجة.

3 التكوين والمواكبة

الاستفادة من التأطير في مجالات الإنتاج والتدبير والتسويق.

4 تعزيز دخل الأسرة

خلق فرص اقتصادية تضمن الاستقرار وتحسن القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

5 الوقاية من تشغيل الأطفال

تحسن وضع الأسرة يساهم في دعم تعليم الأطفال والحد من اللجوء إلى العمل المبكر.

النتيجة: أسرة مستقرة، أم مُمَكّنة، وطفل يواصل تعليمه

التعاونيات المحلية رافعة للإدماج والتنمية المستدامة والوقاية من تشغيل الأطفال

تمكين | استقرار | تعليم | تنمية

الأنشطة المدرة للدخل (AGR) :

يشكل التمكين الاقتصادي للأسر إحدى الآليات الأساسية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى تشغيل الأطفال، وذلك من خلال تعزيز قدراتها على توفير موارد عيش مستقرة ومستدامة. فالهشاشة الاقتصادية تظل من أبرز العوامل التي تدفع بعض الأسر إلى الاعتماد على عمل الأطفال كمصدر إضافي للدخل.

وفي هذا السياق، تركز برامج المواكبة الاقتصادية على دعم الأسر المستفيدة في بلورة وتطوير أنشطة مدرة للدخل تتناسب مع مؤهلاتها وخصوصيات محيطها المحلي، سواء عبر المشاريع الصغرى أو المبادرات التضامنية المدرة للموارد. كما تشمل هذه المواكبة التوجيه والتأطير وبناء القدرات في مجالات التدبير والتسويق والتخطيط المالي.

وتسهم هذه التدخلات في تحسين الاستقرار الاقتصادي للأسر وتقوية قدرتها على تحمل الأعباء المعيشية، بما يضمن حماية الأطفال من مخاطر الاستغلال الاقتصادي، ويعزز فرص استمرارهم في التعليم والاستفادة من حقوقهم الأساسية داخل بيئة أسرية أكثر استقراراً وأماناً.

خطاطة أنواع الأنشطة المُدِرّة للدخل للأسر

للآباء والأمهات في سياق المغرب من أجل الوقاية من تشغيل الأطفال

تنويع موارد الأسرة يعزز الاستقرار ويُبقي الأطفال في مسار التعليم

أنشطة مناسبة للأمهات

1. التعاونيات الغذائية
2. الخياطة والطرز
3. الحلويات والطبخ المنزلي
4. تربية الدواجن والأرانب
5. التجارة الصغيرة والتسويق

أنشطة مناسبة للآباء

1. الفلاحة الصغيرة
2. تربية المواشي
3. الحرف والخدمات
4. النقل أو التوزيع المحلي
5. إصلاح الأجهزة أو المهن التقنية

الأثر الإيجابي على الأسرة والطفل

- الوقاية من تشغيل الأطفال
- استمرار التمدرس
- استقرار اقتصادي
- تحسين دخل الأسرة

النتيجة: أسرة أقوى اقتصادياً، وأطفال أكثر حماية وتعليماً

تمكين | استقرار | تعليم | حماية

المواكبة في الاستفادة من البرامج الحكومية :

يشكل الولوج إلى برامج الحماية الاجتماعية رافعة مهمة لدعم الأسر في وضعية هشاشة والحد من العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشغيل الأطفال. ومن هذا المنطلق، تساهم عمليات التوجيه والمواكبة في تمكين الأسر من الاستفادة من مختلف الآليات والبرامج الاجتماعية التي وضعتها الدولة لتحسين ظروف عيشها وتعزيز استقرارها.

وفي هذا الإطار، يتم مواكبة الأسر في مساطر التسجيل وتحيين المعطيات المتعلقة بـ السجل الاجتماعي الموحد (RSU)، وتيسير استفادتها من الدعم الاجتماعي المباشر وخدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، فضلاً عن البرامج الاجتماعية الأخرى الموجهة للفئات الأكثر هشاشة.

وتساعد هذه التدخلات على تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وتخفيف الأعباء المرتبطة بتكاليف المعيشة، بما يساهم في حماية الأطفال من مخاطر التشغيل المبكر، ويدعم استمراريتهم في التعليم وتمتعهم بحقوقهم الأساسية.

المواكبة نحو برامج الحماية الاجتماعية
مدخل أساسي لدعم الأسر والوقاية من تشغيل الأطفال
تمكين الأسر من الولوج إلى برامج الدولة يعزز الاستقرار ويحمي الأطفال
السجل الاجتماعي الموحد (RSU)
الدعم الاجتماعي المباشر
التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)
برامج اجتماعية أخرى
ضعف احتياجات احتياجات كبيرة
فاتورة
الدولة معك
برامج الحماية الاجتماعية
حماية الأطفال
استمرار التمدرس
الولوج إلى خدمات AMO
1 التوجيه نحو الحماية الاجتماعية
تحديد الأسر الهشة وتعريفها بالبرامج المتاحة
2 التسجيل وتحديد المعطيات
مواكبة الأسر في ملء السجل الاجتماعي الموحد (RSU)
3 الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر
تخفيف الأعباء وتحسين القدرة على تلبية الحاجيات الأساسية
4 الولوج إلى خدمات AMO
تعزيز الحماية الصحية للأسر والأطفال
5 تعزيز الاستقرار وحماية الأطفال
الحد من مخاطر التشغيل المبكر ودعم استمرار التعليم
النتيجة: أمن اجتماعي أكبر، وأسرة أكثر استقراراً، وأطفال أبعد عن التشغيل المبكر
المواكبة نحو البرامج الحكومية تساهم في حماية الطفل ودعم حقوقه الأساسية
مواكبة
حماية اجتماعية
تعليم
وقاية

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

المحور الخامس:

العمل التشاركي والتشبيك المؤسساتي

42

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

43

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

التنسيق مع الفاعلين المؤسساتيين:

تتطلب الوقاية من تشغيل الأطفال والتكفل بالحالات المكتشفة اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على التنسيق والتعاون بين مختلف المتدخلين المؤسساتيين. ويُسهم هذا التنسيق في ضمان تدخل متكامل يراعي مختلف الأبعاد القانونية والاجتماعية والتربوية المرتبطة بحماية الأطفال.

وفي هذا الإطار، يكتسي التعاون مع مفتشيات الشغل أهمية خاصة في رصد حالات تشغيل الأطفال وتتبع مدى احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية القاصرين في أماكن العمل. كما يشكل التنسيق مع خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم آلية أساسية لتوجيه الحالات التي تستوجب الحماية القانونية أو المواكبة القضائية، وضمان ولوج الأطفال إلى حقوقهم المكفولة قانوناً.

كما يساهم العمل المشترك مع مؤسسة التعاون الوطني وباقي المؤسسات الاجتماعية في تسهيل استفادة الأطفال وأسرهم من خدمات الدعم والمواكبة الاجتماعية وبرامج الإدماج والحماية. ويساعد هذا التنسيق على توحيد الجهود وتبادل المعطيات والخبرات، بما يعزز فعالية التدخلات ويضمن استجابة أكثر شمولية ونجاعة لمختلف الحالات المرتبطة بتشغيل الأطفال.

التنسيق والتعاون بين المتدخلين المؤسساتيين

مقاربة تشاركية للوقاية من تشغيل الأطفال والتكفل بالحالات المكتشفة

تنسيق الجهود يضمن حماية الطفل وتكافل التدخلات القانونية والاجتماعية والتربوية

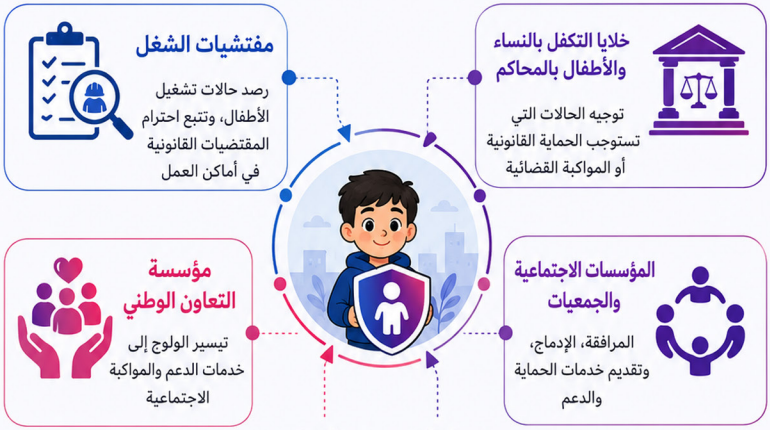

مسار التنسيق والتعاون

1. رصد الحالة
2. التبليغ والتوجيه
3. التنسيق بين المتدخلين
4. التكفل والدعم
5. التتبع والحماية

النتيجة: تدخل متكامل، تبادل للمعطيات والخبرات، وحماية أكثر شمولية ونجاعة للأطفال

حماية | تنسيق | مواكبة | عدالة

بناء الشراكات مع القطاع الخاص:

وإلى جانب التعاون مع المؤسسات العمومية والهيئات المختصة، تكتسي الشراكة مع القطاع الخاص أهمية خاصة في الجهود الرامية إلى الوقاية من تشغيل الأطفال. فإشراك المقاولات والفاعلين الاقتصاديين في هذه الدينامية يساهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتعزيز احترام حقوق الطفل داخل بيئة العمل.

وفي هذا الإطار، يمكن تشجيع المقاولات على اعتماد التزامات وممارسات مهنية تضمن خلو أنشطتها وسلاسل الإنتاج والتوريد التابعة لها من مختلف أشكال تشغيل الأطفال، مع تعزيز آليات التتبع والمراقبة والامتثال للمقتضيات القانونية والمعايير المعتمدة في مجال حماية الطفولة. كما يمكن لهذه الشراكات أن تساهم في دعم المبادرات الاجتماعية والتربوية الهادفة إلى تعزيز التمدرس والوقاية من الهدر المدرسي والاستغلال الاقتصادي للأطفال.

ويساهم انخراط القطاع الخاص في هذه الجهود في توسيع دائرة التعبئة المجتمعية، وتعزيز التكامل بين مختلف المتدخلين، بما يدعم بناء منظومة متكاملة لحماية الأطفال وضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية.

الشراكة مع القطاع الخاص

من أجل الوقاية من تشغيل الأطفال

انخراط المقاولات في حماية الطفولة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية

تُسهم الشراكة بين المقاولات والفاعلين الاقتصاديين في الوقاية من تشغيل الأطفال، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ودعم حقوق الأطفال في بيئة العمل وسلاسل الإنتاج.

احترام القانون وحقوق الطفل
الالتزام بالمتطلبات القانونية ومعايير حماية الطفل في بيئة العمل وسلاسل التوريد.

المسؤولية الاجتماعية للمقاولة
دمج مبادئ حقوق الطفل في ثقافة المقاولة واستراتيجيتها وسياسة اتخاذ القرارات.

التعاون مع المتدخلين
التنسيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات والمجتمع المدني لتوحيد الجهود وتعزيز الأثر.

اعتماد التزامات مهنية مسؤولة
ضمان خلو الأنشطة وسلاسل الإنتاج وسلاسل التوريد من تشغيل الأطفال.

آليات التتبع والمراقبة
توفير آليات فعّالة للمتابعة والتحقق من احترام الالتزامات والمعايير داخل المقاولة.

دعم المبادرات الإجتماعية والتربوية
المساهمة في التعليم، وتقليل الهدر المدرسي، والحد من الاستغلال الاقتصادي للأطفال.

مساهمة المقاولات في الوقاية من تشغيل الأطفال

التزام
وضع سياسات واضحة واحترام القوانين والمعايير.

مراقبة
متابعة الأداء والتأكد من الامتثال داخل المقاولة وسلاسلها.

دعم
دعم التعليم والمبادرات الإجتماعية لحماية الأطفال.

شراكة
التعاون مع الفاعلين المعنيين لضمان تنسيق الجهود ونجاعتها.

حماية
حماية الأطفال وتعزيز بيئة عمل خالية من الاستغلال.

النتيجة: تعبئة أوسع، حماية أقوى، وبيئة عمل تحترم حقوق الأطفال

حماية | تنسيق | تعليم | مسؤولية

التقييم والتتبع:

ويمكن تعزيز فعالية هذه التدخلات من خلال اعتماد آليات منتظمة للتتبع والتقييم، تسمح بقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة ورصد أثر المبادرات المنجزة على أوضاع الأطفال المستفيدين وأسرهم. ويساعد هذا المسار على تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، بما يضمن تطوير التدخلات وتحسين جودتها وفعاليتها.

وفي هذا الإطار، يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من قبيل عدد الأطفال الذين تم سحبهم من العمل، ونسبة إعادة إدماجهم في التعليم أو التكوين، ومعدل استمراريتهم في المسارات البديلة، إضافة إلى عدد الأسر المستفيدة من برامج المواكبة الاقتصادية والاجتماعية. كما يشمل التتبع تقييم مستوى التنسيق بين مختلف الشركاء وقياس أثر التدخلات على الحد من مخاطر عودة الأطفال إلى العمل.

وتساهم هذه العملية في تعزيز استدامة النتائج المحققة، وضمان استمرارية حماية الأطفال ومواكبتهم، بما يدعم فعالية البرامج والمبادرات الرامية إلى الوقاية من تشغيل الأطفال وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والتربوي.

أهمية التتبع والتقييم

آلية لتعزيز فعالية برامج الوقاية من تشغيل الأطفال

التتبع والتقييم يساعدان على قياس الأثر، تحسين الجودة،
وضمان استدامة حماية الأطفال وأسرهم

لماذا التتبع والتقييم؟

- قياس مدى تحقيق الأهداف
- رصد أثر المبادرات على الأطفال والأسر
- تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين
- تطوير جودة التدخلات وفعاليتها

مؤشرات أساسية للقياس

- عدد الأطفال الذين تم سحبهم من العمل
- نسبة إعادة الإدماج في التعليم أو التكوين
- معدل الاستمرارية في المسارات البديلة
- عدد الأسر المستفيدة من برامج المواكبة
- مستوى التنسيق بين الشركاء
- انخفاض مخاطر عودة الأطفال إلى العمل

مسار التتبع والتقييم

1. جمع المعطيات
2. تحليل المؤشرات
3. قياس الأثر
4. استخلاص الدروس
5. تحسين التدخلات

النتيجة: نتائج أكثر استدامة، حماية مستمرة، وبرامج أكثر نجاعة للأطفال والأسر

تعليم | حماية | فعالية | استدامة

جمعية البدائل للتنمية المستدامة
ALBADAIL FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

ملاحق الدليل

(أدوات عملية)

50

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

جمعية البدائل
للتنمية المستدامة

51

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

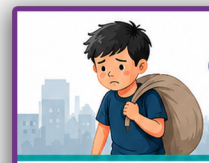

استمارة رصد حالة طفل في وضعية شغل

أداة لتوثيق ومعالجة حالات تشغيل الأطفال من أجل حمايتهم وإدماجهم

1 معلومات حول الطفل

الاسم الكامل: .....

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

تاريخ الازدياد: .....

السن: .....

العنوان: .....

رقم الهاتف (إن وجد): .....

2 الوضعية التعليمية

☐ متمدرس ☐ منقطع عن الدراسة ☐ لم يسبق له التمدرس

المستوى الدراسي: .....

أسباب الانقطاع (إن وجدت): .....

3 معلومات حول العمل

نوع النشاط أو العمل: .....

مكان العمل: .....

مدة العمل اليومية: .....

عدد أيام العمل في الأسبوع: .....

الأجر أو المقابل المادي: .....

مدة اشتغال الطفل: .....

4 ظروف العمل

☐ عمل أوزان ثقيلة ☐ عمل خطير

☐ التعرض للعنف أو سوء المعاملة ☐ استعمال مواد أو أدوات خطرة

☐ ساعات عمل طويلة

☐ ظروف أخرى: .....

5 الوضعية الأسرية

عدد أفراد الأسرة: .....

الوضعية الاقتصادية للأسرة: .....

مصدر دخل الأسرة الرئيسي: .....

هل سبق للأسرة الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب نعم، حدد البرنامج: .....

6 تقييم الحالة

أهم الاحتياجات المحددة:

☐ إعادة الإدماج المدرسي

☐ التربية غير النظامية

☐ الدعم النفسي والاجتماعي

☐ الدعم الاقتصادي للأسرة

☐ الحماية القانونية

☐ أخرى: .....

مستوى الخطر:

☐ مرتفع

☐ متوسط

☐ منخفض

التدخلات المقترحة

.....

.....

معلومات حول عملية الرصد

اسم المؤسسة/الجمعية: ..... اسم الراصد(ة): ..... تاريخ الرصد: ..... التوقيع: .....

كل طفل له الحق في الحماية والتعليم والعيش الكريم.
معاً من أجل طفولة خالية من الاستغلال.

دليل مبسط للقوانين
أسئلة وأجوبة لأرباب العمل
اعرف مسؤولياتك القانونية وساهم في حماية الأطفال وبناء مستقبل أفضل
1
س: هل يسمح القانون بتشغيل الأطفال؟
ج: يمنع القانون تشغيل الأطفال دون السن القانوني المحدد للتشغيل، كما يمنع تشغيل القاصرين في الأعمال الخطرة أو التي قد تعرض صحتهم وسلامتهم للخطر.
2
س: ما المقصود بالأعمال الخطرة؟
KG
ج: هي الأعمال التي قد تشكل خطراً على الصحة أو السلامة أو الأخلاق، مثل حمل الأوزان الثقيلة، واستعمال الآلات الخطرة أو المواد الكيميائية، والعمل في ظروف غير ملائمة لسن الطفل.
3
س: هل يمكن تشغيل الأطفال خلال العطل أو بشكل مؤقت؟
ج: يخضع تشغيل الأحداث لشروط قانونية محددة، ويجب أن يتم في إطار يحترم السن القانوني ومقتضيات الحماية المنصوص عليها في التشريع المغربي.
4
س: ما هي المخاطر المترتبة عن تشغيل الأطفال؟
ج: يؤدي تشغيل الأطفال إلى حرمانهم من حقهم في التعليم والنمو السليم، وقد يعرضهم لمخاطر صحية ونفسية واجتماعية تؤثر على مستقبلهم.
5
س: هل يترتب عن تشغيل الأطفال مسؤولية قانونية؟
ج: نعم، يمكن أن يعرض تشغيل الأطفال في مخالفة للمقتضيات القانونية المشغل للعقوبات والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.
6
س: كيف يمكن للمقاولات المساهمة في حماية الأطفال؟
ج: من خلال الالتزام بالقوانين المنظمة للتشغيل، واعتماد سياسات داخلية تمنع تشغيل الأطفال، ومراقبة سلاسل الإنتاج والتوريد للتأكد من خلوها من أي شكل من أشكال الاستغلال.
7
س: ماذا يجب القيام به عند اكتشاف حالة طفل في وضعية شغل؟
ج: ينبغي إشعار الجهات المختصة أو المؤسسات المعنية بحماية الطفولة، والعمل على إيجاد حلول تراعي مصلحة الطفل الفضلى وتضمن استفادته من التعليم أو برامج الإدماج المناسبة.
8
س: ما الفائدة من اعتماد سياسة "خالية من تشغيل الأطفال" داخل المقاولة؟
ج: تساهم هذه السياسة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين صورتها ومصداقيتها لدى الشركاء والزبناء والمجتمع.
9
س: كيف يمكن للمقاولة المساهمة في الوقاية من تشغيل الأطفال؟
ج: عبر دعم التمدرس، والمشاركة في المبادرات المجتمعية الخاصة بحماية الطفولة، والتعاون مع المؤسسات والجمعيات العاملة في هذا المجال.
10
س: أين يمكن للحصول على المزيد من المعلومات أو التوجيه؟
ج: يمكن التواصل مع مفتشيات الشغل، ومصالح التعاون الوطني، والجمعيات المتخصصة في حماية الطفولة، أو المؤسسات العمومية المعنية بحقوق الطفل وحمايته.
حماية الأطفال مسؤولية الجميع
الالتزام بالقانون اليوم ... يحمي مستقبل الغد

دليل الممارسات الفضلى
في مكافحة تشغيل الأطفال

كل الحقوق محفوظة لجمعية البدائل للتنمية المستدامة
2026

للتواصل

جمعية البدائل للتنمية المستدامة
جمعية مستقلة وطنية تنموية - تربوية - اجتماعية وبيئية تأسست سنة 2007
حي اولاد شريفة الرقم 5120 تيفلت 15400 / رقم الضمان الاجتماعي 4141102
التعريف الضريبي للجمعية 5177469
الهاتف: 06.68.65.92.51 - البريد الالكتروني: ALBADAIL.TIFLET@GMAIL.COM
الموقع الإلكتروني : WWW.ALABDAIL.ORG